

# حكايات

## مدير حماية المستهلك لـ«الوطن»: لا مبرر لارتفاع الأسعار في مشروع دمر وضاحية قدسيا

الوطن

ارتفاع أسعار السلع والمواد في بعض المناطق كمشروع دمر وضاحية قدسيا يدفع بعض الأهالي إلى التبعثر من مناطق الجوار فعلى سبيل المثال تزيد أسعار الخضار والفواكه في الضاحية ثلاثة أضعاف عن مثيلها في قدسيا، ويصل سعر كيلو لحم الغنم إلى ٦٠٠٠ ل.س. خلال جولة «الوطن» كانت دوريات تموين ريف دمشق تجول في قدسيا وتراقب الأسعار ليلجأ التموين بالواقع وخاصة في مسار اللحوم، والتزام المحلات التجارية والخضار وغيرها بالتسوية ليلجأ وإعلان الأسعار، وخلال ٦ ساعات متوالة من جولة التموين على الأسواق وبشكل مكثف تم تسجيل ٧ ضبوط تموينية فقط منها ضبط مواد منتهية الصلاحية. «الوطن» نقلت شكوى المواطنين مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسام نصر الله الذي وعد بتسيير دوريات فوراً إلى كل مشروع دمر وضاحية قدسيا لضبوط أي مخالفات في الأسعار. ونفى نصر لله وجود أي مبرر لارتفاع أسعار المواد في مشروع دمر وضاحية دمر عن مثيلاتها في باقي المناطق مؤكداً أن السبب وراء ذلك هو طمع وجشع التجار. بدوره مدير تموين ريف دمشق

وأيضاً مدير التموين توني اهتماماً لجميع مناطق ريف دمشق دون استثناء، مشيراً إلى تنظيم عدد حول عدم التزام الباعة بالأسعار المحددة ومنها اللحوم، وضبوط عدم إعلان أسعار لكثير من محلات الخضار والفواكه، إضافة لأخذ عينات غذائية للتحليل المخبري، ووعد السالم بتكثيف المديرية لدورياتها في ضاحية قدسيا بمزيد من الرقابة والتشديد والإغلاقات الإدارية لكل مخالف.

أما عن دور صالات السورية للتجارة الموجودة في ضاحية قدسيا في تلبية احتياجات المستهلكين، أوضح مدير السورية للتجارة أحمد الحناوي لدى فرع ريف دمشق للوطن وجود ثلاث صالات في ضاحية قدسيا، أسعارها موحدة ومعلنة وأقل من أسعار السوق، ويتوافر فيها المواد الغذائية كافة، ومنها صالة مخصصة للخضار والفواكه واللحوم، تتبع مباشرة للمواطنين.

وعن ارتفاع أسعار بعض المواد لدى صالات المؤسسة عن مثيلاتها في السوق أوضح الحناوي أن تحديد أسعار المواد يتم خلال الاجتماعات الدورية للجان التسعير لدى المؤسسة وأن أي فروق في الأسعار تتم إعادة النظر فيه وتصحيحه عبر هذه اللجان.

محمد راكان مصطفى

بين وزير السياحة بشري يزجي للوطن أن معرض ريفنا بركة لمشاريع التنمية الريفية الذي بدأت فعالياته اليوم برعاية رئيس مجلس الوزراء عماد حخيس هو خطوة من خطوات عمل مجموعة دعم وتنمية الريف المستمر. وأوضح يزجي أن المعرض يضم ٨١ مشروعاً يضمن استثمارها المساهمة في تنمية المجتمع المحلي وتأمين فرص عمل تعتمد على التدريب والتأهيل والتسويق المدروس، وتشمل مشاريع زراعية وصناعية وتجارية وسياحية وخدمية متنوعة ومعرضاً لمستلزمات الإنتاج الريفية (عرض منتجات تصنيع آلات إنتاج المنتجات الريفية وشركات التعمية والتغليف والطاقات البديلة والآلات الزراعية) وتقديم جميع التسهيلات للمشاريع. وأوضح يزجي أنه تم الوصول إليها بعد وضع الأسس وهيكلية العمل من خلال ٤ لجان هي لجنة تطوير المنتج الريفية ولجنة التمويل ولجنة التواصل مع المستفيد ومع رؤساء البلديات واللجنة الإعلامية الخاصة، وهي الدفعة الأولى من المشاريع التي تم إنجازها نتيجة ٥٤ جولة في أرياف محافظتي اللاذقية وطرطوس، مؤكداً أنه يتم العمل حالياً على مشاريع في ريف حمص وحماة وريف دمشق والسويداء وصولاً إلى جميع مناطق الريف في المحافظات. وأكد يزجي أن الهدف من المشاريع هو وجود مجموعة مستثمرين من مناطق ريف اللاذقية، إضافة إلى خلق فرص عمل لأبناء هذه المناطق والعمل على رفع مستوى الإنتاج بما يضمن الوصول إلى تسويق وفق مواصفات جيدة.

## مشروع تلفريك ومركز انطلاق رحلات في اللاذقية

# وزير السياحة لـ«الوطن»: ٨١ مشروعاً في «ريفنا بركة»

تقديم جميع التسهيلات للترخيص وإطلاق المشاريع لخلق فرص عمل لأبناء الريف



انطلاق رحلات برؤية جديدة و٩ مشاريع استثمارية في منطقة القرداحة، و٨ مشاريع تساهم في تنمية الريف بمنطقة محيط اللاذقية. في حين تبلغ مشروعات الوحدات الإدارية بطرطوس ٣٢ منها ١١ مشروعاً في منطقة طرطوس و٨ مشاريع في منطقة صافينا و٥ مشاريع في منطقة القدومس و٤ مشاريع في منطقة بانباس. يضاف ذلك إلى مشروع وحدة تبريد وتخزين في منطقة الشيخ بدر، ومشروع عين بمنطقة الربيكش.

الوحدات الإدارية المختصة في محافظتي اللاذقية وطرطوس ويبلغ عددها ٨١ مشروعاً على أراضي هذه الوحدات منها ٤٩ باللاذقية و٣٢ مشروعاً بطرطوس تنوعت بين مشاريع صغيرة ومتوسطة إضافة إلى المشاريع متناهية الصغر التي تعتمد على مقومات الريف الغنية بموارد طبيعية وبشرية منها ٤٩ مشروعاً للوحدات الإدارية باللاذقية، موزعة على ١٧ مشروعاً في منطقة جبلة تشمل ١٥ فرصة استثمارية في منطقة الحفة تشمل مشروع تلفريك ومشروع مركز

مبنياً أن تمويل المشاريع إما يكون من المستثمر بشكل كامل أو يتم بعد بدء المستثمر بالتأسيس وإبداء الجدية في المشروع بدراسة الجوى الاقتصادية للمشروع ويتخذ قرار التمويل من لجنة التمويل. وأشار يزجي إلى أنه تم الإطلاق في تحديد المشاريع من حاجة البلديات مؤكداً معالجة جميع التفاصيل الخاصة بالأرض وسرعة الترخيص وتقديم التسهيلات اللازمة لبدء المشروع. يشار إلى أن المعرض يضم المشاريع المقترحة في

## مدير الأسعار لـ«الوطن»: الشركة خالفت التعرفة المحددة من الوزارة

# الشركة السورية للنقل والسياحة تخالف تعرفه التجارة الداخلية لأجور النقل إلى دير الزور

عبد المتعم مسعود

تعتبر المرحلة بالنسبة لأبناء محافظه دير الزور عقدة مواصلة للانطلاق منها ووجهة القادمين إليها، وتجد بين مقاهيها شرات السماسرة يجولون بين مقهى وآخر بحثاً عن مسافرين إلى مدينة دير الزور بعد أن غابت أسماء مدن ريف المحافظة من الميادين إلى العشارة والبيوكمال فلم يعد يتزبد صدى أسمائها في أرجاء المرحلة بحثاً عن ركاب إليها بانتظار انتهاء الحرب هناك، فلكل فترة زمنية من سنوات الحرب وجهتها وأسعارها وطرقها. وتبدو أسعار النقل سابقاً وحالياً إلى مركز المحافظة أو ريفها مرتفعه كما يؤكد محمد العويد - من أبناء دير الزور - أن أسعار النقل إلى محافظة دير الزور وريفها ارتفعت عشرات الأضعاف خلال سنوات الحرب، فمن ٣٠٠ ليرة لثمن تذكرة الباص قبل الحرب وخمس ساعات للوصول من دمشق إلى ريف دير الزور وصل ثمن التذكرة إلى ٦٠ ألفاً قبل ثلاثة أشهر وبرحلة تستغرق زمنياً ثلاثة أو أربعة أيام.

على حين يؤكد أحمد الحمد أن السفر إلى مدينة دير الزور مؤخراً وبعد تأمين طريق دمشق دير الزور أصبح أسهل وبدأت الباصات والفئات رحلاتها لكن أيضاً بأسعار خيالية مسجلة على أسعار بورصة السائقين سعر التذكرة أصبح ١٠ آلاف ليرة للباص سعة ٤٥ ركاباً و٢٠ ألف ليرة للفاصل سعة ١٢ ركاباً. وبين أنه كان من المنتظر أن تكون أسعار النقل أقل من ذلك وخصوصاً أن الطريق أصبح أمناً لكن ذلك لا يجدي نفعا فأصحاب البومات يبحثون عن الربح.

ارتفاع تكاليف السفر إلى دير الزور خلال سنوات الحرب والمبالغ الخيالية التي كانت تدفع ثمناً لتذكرة الوصول



إلى المدينة واستغلال أصحاب البومات الخاصة للنقل للعائدين إلى مدينتهم حداً بالشركة السورية للنقل السياحي بتوجيه من وزير السياحة لمحاولة حجز نصيب لها من كعكة السفر إلى المدينة عبر بوماتها بسعر ٥ آلاف ليرة للتذكرة وهو سعر التكلفة وفقاً لما أعلنه وزير السياحة في وقت سابق. هذه المسألة قادتنا إلى مدير الأسعار في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك نضال مقصود الذي أكد لـ«الوطن»، أن الوزارة لم تصدر أي تعرفه جديدة تخص وسائل نقل الركاب بين المحافظات، مبيناً أن القرار ١٤٣٥ تاريخ ٢٠ حزيران ٢٠١٦ حدد أجرة نقل الركاب إلى مدينة دير الزور بسعر هامشي بين ١١٥٠ - ١٣٣٥ وذلك بعد تعديل سعر اللتر من مادة المازوت من ١٣٥ ليرة للتر إلى

١٨٥ ليرة. وأكد مقصود أنه لم يتم تحديد تعرفه خاصة بالشركة السورية للنقل ويطلق عليها ما يطبق على قطاع شركات النقل الخاصة من حيث احتساب التعرفة الكيلو مترية والذي حدد سعر الكيلومتر للبولمان ٤٥ شخصاً خمس ليرات ونصف ولبومات رجال الأعمال أكثر من ست ليرات ونصف الليرة وذلك وفقاً للقرار ١٨٢٣ تاريخ ١٥-١٢-٢٠١٦، وأنهم الجهة الوحيدة المسؤولة عن تسعير أجرة الركاب في وسائل النقل بين مراكز المحافظات. بدوره بين مدير عام الشركة السورية للنقل السياحي فايز منصور أن التكلفة الحقيقية لرحلة السفر إلى دير الزور تتعدى ٨٥٠٠ ليرة للراكب الواحد. ولا ينفي مدير عام الشركة للنقل أن عملية تسعير تذكرة

## مدير حماية المستهلك: سنسير دورياتنا لضبط المخالفين

الركوب هي من اختصاص وزارة التجارة الداخلية من دون بيان آلية التسعير التي اتبعتها الشركة في تحديد أجرة الركوب للمسافر به آلاف ليرة متجاوزين التسعيرة الموضوعة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك. مدير حماية المستهلك في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حسام نصر الله بين لـ«الوطن»، أن الشركة السورية للنقل والسياحة تخالف التعرفة الموضوعة من وزارة التجارة لجهة الإعلان بسعر زائد وتقاضي مبلغاً زائداً عن التعرفة المحددة. ووعد نصر الله بتسيير الدوريات مباشرة لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفات المرتكبة من الشركة السورية للنقل والسياحة وأي شركة خاصة تقاضي أجوراً زائدة عن التعرفة المحددة من الوزارة.

## رغم مؤازرة المحافظ... ٦ أشهر ولا إجابات عن أسئلتنا لمديرية الشؤون الاجتماعية والعمل

وكي لا يتشظ خيال البعض من صعوبة وحساسية أسئلتنا التي نطلب الإجابة عليها سنقوم بنشرها على مؤازرة الصحيفة هنا تكون أجدي ونحصل على ما نريد على شكل رد من الوزارة المعنية! (كم هو عدد الجمعيات بشكل عام على مستوى المحافظة؟ وكيف تنحصر على ما نريد على شكل ترخيصها في المحافظة من قبل الوزارة منذ بداية الأزمة وحتى الآن مع ذكر أسمائها؟ بالإضافة إلى مهام تلك الجمعيات وفق القانون وانتظار الجواب! وقرارات ترخيصها؟! والمهام التي تم تكليفها بها خلال الأزمة؟ وكيف تمارس المديرية الرقابة على عمل تلك الجمعيات؟ وما الجمعيات التي صدرت قرارات خلال السنوات الست الماضية بحل مجالس إدارتها وسبب الحل في كل منها؟ والجمعيات التي أجليت من قبلكم أو من قبل المحافظة أو جهات أخرى إلى التفتيش القضائي حتى الآن؟ وما الاتهامات الموجهة إليها؟ وما مقترحاتكم لزيادة عدد الجمعيات وتطوير عملها ومهامها في ضوء تداعيات الحرب وآثارها الكارثية على مجتمعنا؟).

ذلك! واستمر الجواب على حاله بعد مضي نحو ستة أشهر فكان لابد من طلب (المؤازرة) من المحافظ المتابع للشأن المحلي بحرص المسؤول فطلب من مدير مكتبه الاتصال بالمدير المعني لتقديم الأجوبة ولكن أسأرينا التي انفرجت لنا لبثت أن نخبر وحل الوجود بعد أن عرفنا من المدير أنه قام بإرسال أسئلتنا التي وصلته عن طريق المحافظة مجدداً إلى الوزارة وهو بانتظار الجواب! الآن وبعد مضي ستة أشهر من الانتظار العيئي لن نتسرع في إطلاق الأحكام فنفسنا طويل أكثر مما يعتقدون فوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ليست بتيممة ولا تغرد خارج السرب فمديرية أخرى أيضاً تطلب موافقة وزاراتها للحصول على معلومات منها كمديرية الصحة ومحروقات والمصالح العقارية وربما غيرها قد لا نعرفها وكلنا أمل ألا تكون تلك سياسة عامة تنتهجها هذه الحكومة بشكل عام خاصة وأن المعلومات التي نطلبها من المفترض أن تكون متاحة لوسائل الإعلام بشكل عام خاصة بعد إبداء مكاتب صحفية في أغلب المديريات وكافة الوزارات.

طرطوس- الوطن

هي قصة من قصص كثيرة نعيشها في عملنا ونرفض الاعتماد عليها.. قصة فيها الكثير من الدلالات والإشارات التي لا تتم فقط بل تؤكد أن كل ما نتفنى به الحكومة حول علاقة الصحفي بالجهات العامة من عبارات طنانة رنانة ليس سوى وهم زائف وربما أكثر من ذلك بكثير!! القصة بدأت مطلع أيار الماضي عندما زونا مدير الشؤون الاجتماعية والعمل بطرطوس وطلبنا منه معلومات عن عدد الجمعيات الخيرية العاملة في طرطوس فاعتذر طالباً منا تقديم الأسئلة بكتاب خطي لإرسالها للوزارة وبالقول تم ذلك وتم تقديم الكتاب الخطي الذي يتضمن الأسئلة التي نرغب بالحصول على إجاباتها بتاريخ ٥/١٧/٢٠١٧ وبعد ذلك تم الاتصال بالمدير أكثر من مرة وكان الجواب واحداً في جميع الحالات، (لم يأت الرد من الوزارة) ومن الطريف أن المدير أجاب في إحدى هذه المرات أنه في طريقه للعاصمة وسوف يحضر الرد بيده من الوزارة ولكن للأسف لم يحصل

## ٧٠٠ مليون ليرة إيرادات مياه حمص للعام الحالي

حمص - نبال إبراهيم



كشف مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحمص حسن حميدان لـ«الوطن» أن إيرادات دائرة الجبائية بالمؤسسة بلغت نحو ٧٠٠ مليون ليرة سورية منذ بداية عام ٢٠١٧ وحتى تاريخه بنسبة زيادة نحو ١٠٠ بالمائة عن عام ٢٠١٦، والتي بلغت خلاله إيرادات المؤسسة من الجبائية ٤٠٠ مليون ليرة سورية. لافتاً إلى أن هذا التحسن الكبير بالجبائية جاء نتيجة لتوسع الشركة بإحداث كوات جبائية جديدة في المدينة والريف والعمل على تطبيق نظام الاستثمار الذي يفرض على المشتركين الالتزام بدفع مستحقاتهم المالية للمؤسسة من خلال حملات الجبائية.

وأوضح حميدان أن نوعية مياه الشرب بمحافظة حمص مدينة وريفاً مطابقة للمواصفات السورية القياسية ويتم مراقبتها بشكل دوري ثلاث مرات يومياً عدا عن أخذ عينات بشكل عشوائي من شبكات المياه بالمحافظة وإخضاعها للتحاليل الدورية. مشيراً إلى أن المؤسسة ضخ يومياً ١٣٠ ألف متر مكعب من المياه من ٤٨ بئراً بالمدينة و١٠ آبار في منطقة حيرج إضافة للحصة الثابتة من خط مياه حماة، وبلغ عدد المشتركين بإعدادات مياه الشرب حتى تاريخه أكثر من ٤٢٠ ألف مشترك في المدينة والريف في حين يبلغ طول شبكة المياه بالمدينة نحو ١١٠٠ كم وبالريف يصل طولها لأكثر من ٤ آلاف كم. وأكد حميدان أنه تم رصد مبلغ ١,٥ مليار

ليرة سورية لاعتامدات ومشاريع المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بحمص ضمن الموازنة الاستثمارية لعام ٢٠١٨، مؤكداً أنه سيتم العمل على البدء بتنفيذ عدة مشاريع استثمارية في خطة العام القادم منها مشروع توسع بالشبكة للقرى التابعة للوحدات الاقتصادية، إضافة لمشاريع استبدال خطوط الضخ وإسالة شبكات كلية وجزئية للوحدات الاقتصادية ذات نسب الهدر الكبيرة. وبين حميدان أنه تم الانتهاء من دراسة عدة مشاريع استثمارية إستراتيجية سيتم البدء بتنفيذها خلال خطة عام ٢٠١٨ بعد توفر الاعتامدات المالية لها تشمل مشاريع استبدال خطوط ضخ المياه في عشرات القرى بريف المحافظة، لافتاً إلى أن تم حفر بئر مياه